الأسواق تعول على مشاريع ضخمة للبنية التحتية

ارتفاع قيمة اليورو يهدد بإعاقة النمو الاقتصادي الأوروبي

اليورو يهدد نمو الاقتصاد الاوروبي

سجل سعر اليورو ارتفاعا قويا خلال الأشهر الماضية أمام الدولار مدفوعا بتنامي الشكوك حيال سياسة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب الاقتصادية، وإن كان يخشى أن يمثل هذا الارتفاع عبئا على النمو ولا سيما في منطقة اليورو.

وفي مطلع العام الجاري، كانت الأسواق تخشى فوز الجبهة الوطنية اليمينية المتطرفة في فرنسا وتعول على مشاريع ضخمة للبنية التحتية الأمريكية بعد وعود ترمب بإنفاق مئات مليارات الدولارات لإنعاش الاقتصاد كان من شأنها رفع التضخم وتحسين أسعار الفائدة والدولار.

وبحسب "الفرنسية"، فإنه خلافا لكل التوقعات وبعد أقل من ثمانية أشهر، فقد ارتفع سعر اليورو بعد زوال شبح الشعبوية مع فوز إيمانويل ماكرون بالرئاسة في فرنسا، وهكذا بلغ اليورو الأربعاء الماضي أعلى مستوى منذ بداية (يناير) 2015 ليصل إلى 1.19 دولار. ويقول الاقتصادي فيليب ويشتر لدى ناتيكسيس "منطقة اليورو هي اليوم تقريبا منطقة استقرار".

وتعد استعادة الثقة نبأ سارا لأوروبا التي ظلت مسيرتها متعثرة منذ بداية الأزمة وباتت تسجل اليوم نموا ثابتا بلغ 0.6 في المائة في الربع الثاني مقارنة بالربع الأول في البلدان الـ19 التي تعتمد اليورو.

ويشير لودوفيك سوبران كبير اقتصادي شركة التأمين "أولر هرمس" إلى أن "السؤال الحقيقي هو لماذا لدينا دولار ضعيف"؟، وعزا هذا الانخفاض في العملة الأمريكية إلى الفوضى السائدة في البيت الأبيض، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي.

ويضيف أنه "في ظل نسب نمو متساوية في منطقة اليورو وفي الولايات المتحدة ومع اتفاق سياستيهما النقدية، فإن الفرق يكمن في الثقة التي يضعها المستثمرون والشركات في كل من المنطقتين".

وفي الوقت الراهن، يبقى التأثير في النمو معتدلا مع توقع سوبران تراجعا من 0.1 نقطة في منطقة اليورو هذه السنة، لكن في حال واصل اليورو ارتفاعه قد يبلغ هذا التراجع 0.3 إلى 0.4 في المائة السنة المقبلة.

وتتجه الأنظار الآن إلى البنك المركزي الأوروبي لكي يتدخل وينقذ الموقف، ويقول ويشتر "إن دوره يكمن اليوم في فعل كل ما هو ممكن من أجل استمرار تحسن النمو واستحداث مزيد من الوظائف. واليورو القوي يمثل خطرا عليهما".

ويختلف وقع اليورو القوي على كل بلد. فألمانيا، أكبر اقتصاديات منطقة اليورو، ليس لديها ما تخشاه في الوقت الراهن، وفق هولجر شميدنج الاقتصادي لدى بنك "بيرنبرج" الذي يرى أن اليورو "لا يزال بعيدا عن سعره المتوازن على المدى البعيد وهو 1.25 دولار".

كما أن "ربع الصادرات الألمانية يُسعر اليوم بالدولار في حين إن ثلث التجارة الخارجية يذهب إلى منطقة اليورو ولا تتأثر بالتالي بسعر الصرف،" وفق إيلي نوثناجيل المختص في جمعية غرف التجارة الألمانية، "لكن أيطاليا في المقابل ستكون أكثر المتأثرين بتحسن سعر اليورو"، بحسب سوبران الذي يذكر بأن صادراتها تتقلب باستمرار تبعا لسعر صرف العملة الأوروبية.

وتقول ليسيا ماتيولي نائب رئيس منظمة أرباب العمل الإيطاليين "كونفيندستريا" المكلفة الشؤون الدولية "إنه في حال ظل سعر صرف الدولار / اليورو مستقرا عند هذا المستوى، فلن يكون الأمر في مصلحتنا". وتضيف أن "الأثر قد يكون شاملا في صادراتنا التي ازدادت في السنوات الأخيرة باتجاه أمريكا. نحن نصدر إلى الولايات المتحدة من قطاعات عدة: الموضة والإكسسوارات والحلي والأغذية والسيارات وآلات المصانع".

ولكن لوسيا تاجولي أستاذة السياسة الاقتصادية في كلية التجارية في معهد ميلانو للفنون التطبيقية "بوليتكنيك" ترى أن "اليورو قوي نسبيا، وليس قويا جدا"، وتضيف "لقد نمت الصادرات خلال السنوات الماضية وقد تعاني قليلا، لكن لا يتوقع أن يكون للأمر تأثير مبالغ فيه" مؤكدة أنه من منظور الاقتصاد في مجمله "هناك فوائد كبيرة متوقعة مثل خفض سعر استيراد النفط والغاز على سبيل المثال".

ويرى الاقتصاديون الفرنسيون أن السعر المتوازن لليورو هو 1.15 دولار، وأن ارتفاع اليورو سينعكس بالطبع على قطاعات مثل الملاحة الجوية، وفق سوبران، الذي يذكر مع ذلك بأن كبرى الشركات الفرنسية هي التي تصدر خارج منطقة اليورو وأنها برهنت في السابق على قدرتها على التكيُّف مع يورو قوي. وفي الوقت الحالي، لا ينبغي أن يثير ارتفاع سعر اليورو قلق إسبانيا التي يذهب نصف ما تصدره إلى منطقة اليورو وثلثاها إلى الاتحاد الأوروبي، التي نمت صادراتها بمعدل 5 في المائة خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2017 مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية.

بريطانيا مستعدة لدفع نحو 40 مليار يورو لمغادرة الاتحاد الأوروبي

بريطانيا تدفع 40 مليار يورور لمغادرة اليورو

ذكرت صحيفة صنداي تليجراف نقلا عن ثلاثة مصادر حكومية لم تكشف عنها أن بريطانيا مستعدة لدفع ما يصل إلى 40 مليار يورو (47 مليار دولار) في إطار اتفاق لمغادرة الاتحاد الأوروبي.

وقالت الصحيفة إن بريطانيا ليست مستعدة لدفع المبلغ إلا في إطار اتفاق أوسع نطاقا يتضمن اتفاقية تجارية مع الاتحاد الأوروبي.

ونسبت الصحيفة إلى مصدر مطلع كبير بالحكومة قوله "نعرف أن موقف (الاتحاد الأوروبي) يتمثل في الحصول على 60 مليار يورو ... موقفنا أقرب إلى 30 مليار يورو لكن نقطة الالتقاء الفعلية هي 40 مليار يورو رغم عدم اتفاق العامة والسياسيين على ذلك بعد".

ورفضت الوزارة المسؤولة عن المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي في الحكومة البريطانية التعليق على التقرير. كانت بريطانيا قالت في السابق إنها ستدفع أي التزامات مستحقة لكنها لم تقدم أي أرقام محددة.

هيئة الاستئناف في «منظمة التجارة» تواجه أزمة كوادر

يبدو أن هيئة الاستئناف في "منظمة التجارة" ستواجه أزمة كوادر مجددا مع إعلان هيون تشونك كيم العضو الكوري الجنوبي استقالته من الهيئة التي تعد أعلى جهاز قضائي في المنظمة العالمية.

وأبلغ أوجال سينج بهاتيا رئيس هيئة الاستئناف، السفير جونيتشي هارا رئيس هيئة تسوية المنازعات، بأن كيم، يتوقع أن يُعيَّن وزيراً في الحكومة الكورية قريباً، وأن الاستقالة كانت فورية الأثر.

وشكر بهاتيا، العضو المستقيل على الإسهامات التي قدمها لعمل هيئة الاستئناف، معربا عن أمله في أن تشرع هيئة تسوية المنازعات في ملء هذا المنصب الشاغر إضافة إلى الشواغر الأخرى في الهيئة، دون تأخير.

وتم تأسيس هيئة الاستئناف، التي تُعتبر بمثابة المحكمة العليا في النظام القضائي لمنظمة التجارة، عام 1995 بموجب المادة 17 من مذكرة التفاهم بشأن القواعد والإجراءات الناظمة لتسوية المنازعات.

شعار منظمة التجارة

وتتألف الهيئة الدائمة من سبعة أشخاص يستمعون إلى الطعون المقدمة في الأحكام الصادرة عن فرق العمل التي تبت في المنازعات المقدمة من أعضاء المنظمة.

ويمكن لهيئة الاستئناف أن تؤيد، أو تُعدِّل، أو تنقض الاستنتاجات والأحكام القانونية التي أصدرها فريق تحكيمي ما، وفي هذه الحالة ينبغي على أطراف النزاع أن تقبل تقارير هيئة الاستئناف متى اعتمدتها هيئة تسوية المنازعات.

ويتم تعيين أعضاء هيئة تسوية المنازعات لمدة أربع سنوات، ويجوز إعادة تعيين كل شخص لأربع سنوات أخرى، والتعيين متداخل، بمعنى أنه لا يتم تعيين الأعضاء السبعة في وقت واحد، ما يكفل عدم بدء جميع الأعضاء لولاياتهم وإكمالها في نفس الوقت، وكان من المقرر أن تنتهي الدورة الأولى للعضو الكوري المستقيل في 30 تشرين الثاني (نوفمبر) 2020.

حرب عروض الوظائف تشعل صناعة السيارات في الولايات الأميركية

فتحت شركة تويوتا موتور الباب أمام حرب عروض بين ولايات الغرب الأوسط والجنوب الأمريكية الساعية إلى اجتذاب وظائف واستثمارات عندما أعلنت أمس الأول أنها ستبني مصنعا لتجميع السيارات مع "مازدا" بقيمة 1.6 مليار دولار في الولايات المتحدة.

وبحسب "رويترز"، فقد ذكر اجيم لينتز الرئيس التنفيذي لشركة تويوتا في أمريكا الشمالية أن الشركة لم تشرع بعد في البحث عن موقع لبناء المصنع الذي من المتوقع أن يعمل فيه أكثر من أربعة آلاف عامل، لكنه ذكر أن المصنع سيكون قريبا من سلسلة الإمداد الحالية لـ"تويوتا".

ولدى "تويوتا" عشرة مصانع في ثماني ولايات أمريكية في قوس يمر من غرب فيرجينيا عبر كنتاكي وإنديانا وألاباما ومسيسبي وتكساس، وبالنسبة إلى "تويوتا"، يعد الاستثمار دفعة في اتجاه زيادة طاقة إنتاج السيارات والحصة السوقية وتعزيز انقضاضها على نشاط الشاحنات الجذاب لمنتجي السيارات في ديترويت.

كما يأتي الإعلان في الوقت الذي هدد فيه الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بفرض رسوم لتقييد واردات السيارات والعمل مع مسؤولين جمهوريين سعيا وراء جذب استثمارات في الإنتاج المحلي.

وأشاد الرئيس الأمريكي، الذي تعهد بزيادة الوظائف في قطاع التصنيع الأمريكي بإعلان الشركتين اليابانيتين، وكتب "ترمب" على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" يقول "تويتا ومازدا ستبنيان مصنعا جديدا بقيمة 1.6 مليار دولار هنا في الولايات المتحدة وإيجاد أربعة آلاف وظيفة أمريكية جديدة. استثمار عظيم في التصنيع الأمريكي".

وتتسابق الولايات على اجتذاب مصانع التجميع لأن العادة جرت على أن تدفع تلك المصانع أجورا أعلى من المتوسط وتوجد فرص عمل في الشركات الموردة وشركات الخدمات.

ترامب يزور مصنع سيارات

وتتمتع ولايات الجنوب بميزات مثل البنية التحتية للسكك الحديدية والطرق وقربها من الموانئ الكبرى إضافة إلى البيئة التنظيمية والتوظيفية الجيدة للأنشطة التجارية حسبما يقول فوستر فينلي رئيس العمليات لدى شركة أليكس بارتنرز. وبإمكان ولايات في الغرب الأوسط مثل أوهايو ومتيشيجان مواجهة نقاط القوة تلك بحوافز من بينها الإعفاءات الضريبية أو برامج تدريب العمال الممولة من الحكومة، وأضاف فينلي أن "كل ذلك يصب في مصلحة ترتيب اقتصادي".

وأوضح ريك سنايدر حاكم ولاية ميتشيجان في بيان أن تشريعا جرت الموافقة عليه الأسبوع الماضي لخفض الضرائب على الاستثمار في الأنشطة التجارية "من المرجح أن يكون من شأنه جعل ميتشيجان تحظى بميزة تنافسية للمشروع مقارنة بالولايات الأخرى".

ويأتي إعلان "تويوتا" بعدما قالت ويسكونسن الأسبوع الماضي "إنها ستمنح "فوكسكون" التايوانية حوافز غير مسبوقة بقيمة ثلاثة مليارات دولار في صورة ضرائب قابلة للاسترداد لبناء مصنع لإنتاج شاشات إل.سي.دي سيوفر مبدئيا ثلاثة آلاف فرصة عمل".

واستثمرت "تويوتا" بالفعل 23.4 مليار دولار في العمليات في الولايات المتحدة وتخطط لاستثمار 11.6 مليار دولار إضافية خلال السنوات الخمس المقبلة بدعم من زيادة الأرباح.

وحذر ترمب العام الماضي "تويوتا" من أنها قد تكون عرضة لرسوم إذا استوردت سيارات كورولا الصغيرة من المصنع المزمع إنشاؤه في المكسيك، وقال لينتز "إنه لا يستطيع القول ما الأثر الذي أحدثته تعليقات ترمب في قرار كان قيد الدراسة لبعض الوقت مع "مازدا" لأن تنفيذيين من الشركتين في اليابان هم من اتخذوه".

البنك الدولي يعتمد مشروعًا بقيمة 36 مليون دولار لدعم الإنتاج الزراعي في 7 محافظات يمنية

مقر البنك الدولي

قال مسؤول بالبنك الدولي إن البنك اعتمد مشروعاً بقيمة 36 مليون دولار لمساعدة صغار المزارعين على استئناف الإنتاج ودعم الأمن الغذائي في سبع محافظات يمنية وذلك بالشراكة مع منظّمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو). وأضاف المدير الإقليمي المسؤول عن اليمن ومصر وجيبوتي في البنك الدولي أسعد عالم في بيان صحافي وزع اليوم أن المشروع يهدف إلى استعادة الإنتاج الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومساعدة الأسر الفقيرة من خلال تحسين الإنتاج الزراعي الذي يؤدّي إلى تحسين مستويات الدخل والتغذية، ويساعد في الوقت ذاته المزارعين على استئناف إنتاج المحاصيل وتربية الماشية لاستعادة مواردهم لكسب الرزق والحصول على دخل لتلبية حاجاتهم الأساسية.

وأوضح المسؤول الدولي أن المشروع سيموّل تحسين إدارة موارد الأراضي والمياه للمجتمعات المحلية، وبناء قدرات مقدّمي الخدمات الرئيسيين مثل البيطريين ومورّدي البذور والمعدّات الزراعية، من أجل تزويد قطاع الزراعة بالدعم الذي يحتاج إليه للصمود في وجه الصدمات.

59 مليار دولار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا خلال 2016

لم يتجاوز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر 59 مليار دولار في إفريقيا في 2016، وهو مبلغ اعتبر أنه لا يزال متواضعاً جداً بالنسبة إلى قارة يبلغ عدد سكانها 1.2 مليار نسمة. ومصر هي في المقام الثاني خلف أنجولا، حسب معطيات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد". لكن هذا الحجم من الاستثمار في القارة السمراء، الذي مثّلَ خامس سنة من الانخفاض على التوالي، إذ بلغ تراجع 3 في المائة في 2016، كان محل نقاشات ذات نَفَس انتقادي في اجتماعات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد".

ويقول اقتصاديو المنظمة "إن مجموع ما دخل إلى إفريقيا من استثمارات في العام الماضي يُعادل أقل من خمسة دولارات للفرد في الشهر، وهو مبلغ يقل بمقدار ثماني مرات عن الاستثمارات الداخلة إلى بريطانيا، على سبيل المثال". ومن القضايا الأخرى التي أثيرت حول الموضوع أن الاستثمارات في إفريقيا شديدة التركيز جغرافياً، خاصة أن خمسة بلدان فقط استولت أساساً على الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى القارة "57 في المائة من مجموع الاستثمارات"، وأن مجمل بلدان وسط إفريقيا لم تتلق من الاستثمارات في 2016 سوى 5.1 مليار دولار، ومجمل دول شرق إفريقيا 7.1 مليار دولار، ومجمل دول غرب القارة 11.4 مليار، في حين إن ما يقل قليلاً عن نصف التدفقات الاستثمارية "22.5 في المائة" توجه إلى بلدين فقط، هما أنجولا ومصر.

واجتذبت الأولى بفضل قطاع النفط فيها ما يقرب من 14.4 مليار دولار، بانخفاض 11 في المائة مقارنة بعام 2015. واستفادت مصر من تدفق 8.1 مليار دولار، بزيادة 17 في المائة، ويرجع ذلك بصفة خاصة إلى اكتشافات الغاز في حقل الزُّهر من قبل شركات أجنبية، على بعد 120 ميلاً إلى الشمال من نقطة دخول السفن إلى قناة السويس من جهة البحر المتوسط، والتحسن الكبير في الإطار القانوني للمستثمرين، بعد صدور قانون الإفلاس في آذار (مارس) الماضي، وصدور قانون آخر ينص على إعفاء ضريبي بنسبة 50 في المائة للمشاريع في المناطق الفقيرة. وبعد مصر بمسافة بعيدة تأتي نيجيريا في التصنيف بجذبها 4.4 مليار دولار بارتفاع 45 في المائة، وهو مبلغ اعتبره محللو "أونكتاد" مخيبا للآمال لبلد يبلغ عدد سكانه 190 مليون نسمة، إضافة إلى أنه لا يتناسب مع انضمام نيجيريا أخيرا، إلى مرتبة الاقتصاد الأول في القارة.

الطلبيات الصناعية في ألمانيا تخطت التوقعات في يونيو

مصنع في المانيا

تخطى حجم الطلبيات الصناعية في ألمانيا مستوى التوقعات لشهر حزيران / يونيو، بحسب ما أظهرت بيانات رسمية الجمعة عززت سلسلة من المؤشرات الإيجابية المسجلة في أكبر اقتصاد أوروبي. وازدادت العقود الجديدة المبرمة في حزيران / يونيو بمعدل نقطة مئوية واحدة عن الصفقات التي عُقدت الشهر السابق، وفق ما جاء في بيان صادر عن مكتب الإحصاءات الفدرالي "ديستاتيس" استند إلى أرقام مؤقتة ومصححة للأخذ بالمتغيرات الموسمية.

وكان المحللون الذين استطلعت شركة "فاكتست" آراءهم توقعوا نموا بنسبة 0,5 نقطة مئوية في حزيران / يونيو. وتلى هذا الازدياد ارتفاعا في الطلبيات الصناعية بنسبة 1,1 بالمئة في أيار / مايو.

وتعد الطلبيات الصناعية مؤشرا إلى مدى النشاط الاقتصادي المتوقع في الفترة المقبلة، لذا فهي تراقَب عن كثب. وأظهرت بيانات حزيران / يونيو ارتفاعا بنسبة 5,1 نقاط مئوية في الطلبيات من داخل ألمانيا، في حين تراجع الطلب من الخارج نقطتين مئويتين. وتراجعت العقود المبرمة مع البلدان المجاورة في منطقة اليورو بمعدل 2,4 نقطة مئوية، في مقابل انخفاض قدره 1,5 نقطة مئوية في الصفقات التي عُقدت مع بقية بلدان العالم.

وفي القطاعات الصناعية بصورة إجمالية، شهد صانعو السلع الإنتاجية ارتفاعا في الطلبيات بنسبة 3,7 نقاط مئوية، بينما ازدادت الطلبات على السلع الاستهلاكية بنسبة 2,3 نقطة مئوية، وفق بيان منفصل صادر عن وزارة الاقتصاد. لكن صانعي السلع الرأسمالية تكبدوا انخفاضا في الطلبيات نسبته 0,8 بالمئة.

وجاء في بيان الوزارة أن "البيانات الخاصة بالطلبيات تشير إلى تحسن طفيف في النشاط الصناعي". وتُضاف هذه البيانات إلى سلسلة من المؤشرات الإيجابية يسجلها الاقتصاد الألماني مع اقتراب موعد الانتخابات العامة في أيلول / سبتمبر التي من المتوقع أن تفوز فيها المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل بولاية رابعة.

وارتفعت الثقة السائدة في أوساط كبرى مجموعات الأعمال الألمانية إلى "أعلى مستوياتها" على الإطلاق في تموز / يوليو، بحسب معهد "ايفو" الذي يتخذ في ميونخ مقرا له، في حين رجح مؤشر ثقة المستهلك الذي أعدته مجموعة "جي اف كاي" لآب / أغسطس أن تستمر معنويات المتبضعين الألمان في التحسن

تقلص العجز التجاري الأميركي في يونيو مع نمو الصادرات

انخفض العجز التجاري الأمريكي كثيرا في يونيو حزيران مع ارتفاع الصادرات إلى أعلى مستوياتها في عامين ونصف العام، بما ينعكس إيجابا على الاقتصاد.

وقالت وزارة التجارة الأمريكية اليوم الجمعة إن العجز التجاري انخفض 5.9 بالمئة إلى 43.6 مليار دولار، مسجلا أدنى مستوياته منذ أكتوبر تشرين الأول 2016. وجرى تعديل العجز التجاري لشهر مايو أيار بالخفض قليلا إلى 46.4 مليار دولار من 46.5 مليار في التقديرات الأولية. كان خبراء اقتصاد استطلعت رويترز آراءهم توقعوا انخفاض العجز التجاري إلى 45 مليار دولار في يونيو حزيران.

ووفقا للبيانات المعدلة في ضوء التضخم، تراجع العجز التجاري إلى 61 مليار دولار من 62.8 مليار دولار في مايو أيار.

كانت الحكومة قالت يوم الجمعة الماضي إن التجارة ساهمت بنحو 0.2 نقطة مئوية في وتيرة النمو السنوية للاقتصاد والبالغة 2.6 بالمئة في الربع الثاني من العام.

وفي يونيو حزيران زادت صادرات السلع والخدمات 1.2 بالمئة إلى 194.4 مليار دولار مسجلة أعلى مستوياتها منذ ديسمبر كانون الأول 2014. وانخفضت الصادرات إلى الصين 4.7 بالمئة.

وتراجعت واردات السلع والخدمات 0.2 بالمئة إلى 238 مليار دولار في يونيو حزيران. وزادت واردات السلع من الصين 1.2 بالمئة.

وارتفع عجز التجارة بين الولايات المتحدة والصين، وهي مسألة تتسم بالحساسية السياسية، 3.1 بالمئة إلى 32.6 مليار دولار في يونيو حزيران.